

بارومتر الأعمال

يناير - مارس 2023

العدد 66



تقييم الأداء للفترة يناير - مارس 2023
والتوقعات للفترة أبريل - يونيو 2023
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

برعاية

































THE BANK TO TRUST

بارومتر الأعمال

يناير - مارس 2023

العدد 66

المحتويات

2	ملخص تنفيذي			
5	التقرير التفصيلي			
5	المنهجية			
7	نظرة عامة على الاقتصاد الكلي			
12	مؤشر بارومتر الأعمال			
12	أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي			
	ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات			
15	تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة			
22	ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية			
26	ملحق الجداول			

هذا الإصدار برعاية



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يناير-مارس 2023) وتوقعاته للربع (أبريل-يونيو 2023) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أكتوبر-ديسمبر 2022) والربع المناظر (يناير-مارس 2022). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهت إليها التقرير للربع محل الدراسة (يناير-مارس 2023)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

عالميا، في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي يشهد تحسنا طفيفا نتيجة تراجع حدة اضطرابات سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة والغذاء، وبدء سياسات التشديد النقدي بالمتزامن مع ذلك في اضطرابات القطاع المالي، وتهديد استقراره، وارتفاع مستويات الديون، وجمود التضخم، وتزايد حالة عدم اليقين. لذا، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الصادرة في أبريل 2023 عن توقعات يناير بمقدار 0.1% لتستقر عند 2.8% لعام 2023 لترتفع إلى نحو 3% عام 2024 مقابل 3.4% عام 2022. ويأتي تباطؤ الاقتصاد العالمي مدفوعا بالأساس بتوقعات انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة، وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة، بينما ترتفع توقعات نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية في 2023 (IMF 2023).¹

توقعات بتراجع بطيء للتضخم العالمي ليلعب 7% خلال عام 2023 مقابل 8.7% عام 2022 نتيجة الانخفاض النسبي في الأسعار العالمية للسلع النفطية وغير النفطية بسبب ضعف الطلب العالمي، واستمرار سياسات التشديد النقدي. حيث سجل² مؤشر البنك الدولي لأسعار الطاقة 111.1 نقطة خلال الربع الأول من 2023 انخفاضا بنسبة 27% عن مثيلة في 2022، إلا أنه لا يزال أعلى بنسبة 16% عن مثيلة في 2021. وسجل مؤشر أسعار السلع الغذائية 136.1 نقطة في الربع الأول من العام الجاري منخفضا 50% عن مثيله في الربع الأول من عام 2022 (World Bank Commodities Price Data 2023).

وأدى تراجع حدة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وإعادة فتح الاقتصاد الصيني، وبداية التراجع في مستويات التضخم إلى تعاف طفيف في مؤشر مديري المشتريات ليسجل 49.6 نقطة خلال مارس 2023 مرتفعا 1% عن مثيله في يناير 2023. وبينما حقق كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو نموا طفيفا في شهر مارس تفوقت الصين على كليهما، وشهدت الهند وتايلاند أسرع معدلات النمو، في حين تركزت حالة الانكماش في اليابان، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة (IHS Markit 2023).³

محليا، عدلت وكالة ستاندرد آند بورز نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى سلبية مستندة في ذلك إلى حاجة مصر المرتفعة لتمويلات خارجية وتأخرها في تبني إصلاحات هيكلية مما يزيد من ضغوط تخفيض قيمة العملة، بينما أبقى على تصنيف مصر الائتماني عند مستوى 'B/B'.⁴ وتلتها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني والتي خفضت تصنيفها للاقتصاد المصري من "B+" إلى "B" وعدلت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى سلبية؛



¹ International Monetary Fund (IMF). 2023. World Economic Outlook Update: Gloomy and More Uncertain. April, IMF.

² World Bank commodity price indices for low- and middle-income countries (2010=100)

³ IHS Markit. 2023. J.P.Morgan Global Manufacturing PMI, April, IHS Markit.

⁴ Standard & Poor's, April 2023, available at: <https://login.spglobal.com/oam/server/obraq.cgi>

وذلك لما تشهده مصر من ارتفاع متطلباتها التمويلية والضبابية الشديدة التي تحيط بمسار سعر الصرف وانخفاض الاحتياطيات الدولية الوقائية بالإضافة إلى مخاطر استدامة الدين في المدى المتوسط⁵.

واستمر الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر على مدار العامين الماضيين؛ فلا تزال قيمة مؤشر مديري المشتريات دون 50 نقطة (المستوى المحايد) حيث سجل المؤشر 47.3 نقطة في أبريل 2023. ويرجع هذا الانكماش إلى أسباب محلية من أهمها سياسات التشديد النقدي التي ينفذها البنك المركزي لكبح التضخم، واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد المحلية مع تصاعد الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه واستمرار مشكلة عدم توافر العملة الأجنبية، وبالتالي صعوبات في استيراد مستلزمات الإنتاج المستوردة، هذا بجانب أسباب عالمية ترتبط بتباطؤ الاقتصاد العالمي، وبتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وبسياسات التشديد النقدي.

تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تقييم الأداء: لا يزال مجتمع الأعمال يواجه مزيجا غير موات من الظروف المحلية والعالمية؛ فعلى الرغم من انخفاض حدة الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية والتحسين الطفيف في معدلات التضخم إلا أنه لا يزال هناك صعوبات محلية ضخمة من أهمها تراجع الطلب نتيجة ارتفاع التضخم بالإضافة إلى صعوبة توافر العملة الصعبة، والتفاوت الكبير بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي وما يتبع ذلك من عدم استقرار في الأسواق. وسجل مؤشر الأداء خلال الربع الحالي 50 نقطة (المستوى المحايد). ويعكس هذا الأداء بالأساس القفزات الكبيرة في مؤشري أسعار المدخلات والأجور ومن ثم مؤشر أسعار المنتجات النهائية أي أنه ليس مدفوعا بتحسين باقي المؤشرات الخاصة بالإنتاج والتصدير والمبيعات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية.

التوقعات: نظرا لاستمرار الظروف غير المواتية التي تواجه مجتمع الأعمال، سجل مؤشر توقعات الأداء حيال الربع (أبريل - يونيو 2023) 51 نقطة، متجاوزا المستوى المحايد بنقطة واحدة، وهو أداء أقل من مثيله في الربعين السابق والمناظر، وتعكس قيم المؤشر توقعات معظم شركات العينة بثبات الأداء على حاله خلال الربع القادم وعدم تحسن الأداء.

أهم المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

لا يزال **التضخم** يتصدر قائمة المعوقات لكافة الشركات للأسباب المحلية والعالمية سالفة الذكر، يليه **عدم استقرار سعر الصرف** والذي يتسبب في معاناة مجتمع الأعمال، خاصة وأن معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة، كما أن وجود أكثر من سعر صرف بالسوق خلق تشوها في الأسعار، وزاد من اضطراب السوق، يليهما **ارتفاع تكاليف الإنتاج** نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل جنوني، خاصة المستوردة، وارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالميا، ونقص الخامات وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل، فضلا عن ضعف القوة الشرائية، وأخيرا، أشارت بعض الشركات إلى أن تأخر برنامج الطروحات الحكومية يؤثر سلبا على بيئة الأعمال وجدية الدولة في افساح المجال للقطاع الخاص.

أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة

استمرت معالجة ارتفاع **معدلات التضخم** على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة لما له من تأثير سلبي على كافة القطاعات. يليها تحسين سياسات الاستثمار مع ضرورة مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال من مختلف الأنشطة في وضع استراتيجية لتحديد المجالات المستهدفة والسياسات المطلوبة. وظل تحسين **آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية** أولوية لتحسين مناخ الأعمال في مصر لما يترتب على ذلك من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية وتقليل القطاع غير الرسمي لكافة القطاعات. واستمر طلب مجتمع الأعمال بتطوير المنظومة الضريبية والحد من زيادة الوعاء الضريبي.

Fitch rating, May 2023, available at: <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-egypt-to-b-5-outlook-negative-05-05-2023>

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل>

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي

راما سعيد - اقتصادي أول

رشا سيف - اقتصادي أول

سلمى بهاء - اقتصادي أول

محمد حسني - اقتصادي

أحمد داوود - اقتصادي

مهند مهدي - اقتصادي

ماريان عادل - اقتصادي

حبية محسن - باحث اقتصادي

الحسين عصام - باحث اقتصادي

أحمد فتحي - باحث ميداني

حسام خاطر - باحث ميداني

محمد خاطر - باحث ميداني

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى

إبراهيم الإمامي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

محمد عبد الحكيم - أخصائي اتصالات

محمد لهيطة - المدير المالي والإداري

أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي

ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي

محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد

عمر موافى - مساعد

وليد إبراهيم - مساعد

عمرو محمد - مساعد

ناجي طارق - مساعد

طارق محمد - مساعد

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الاعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

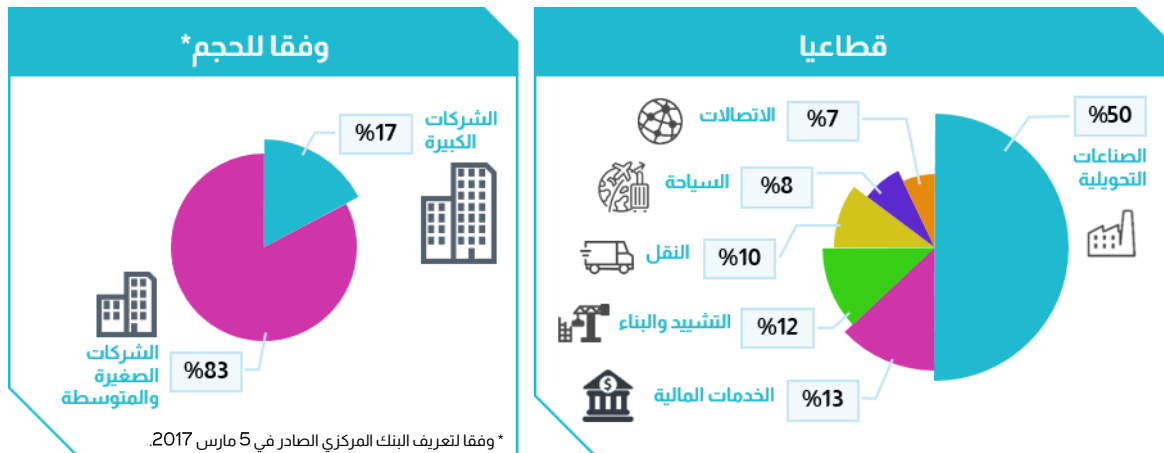


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، والتي فاقمت من هذه التحديات؛ حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

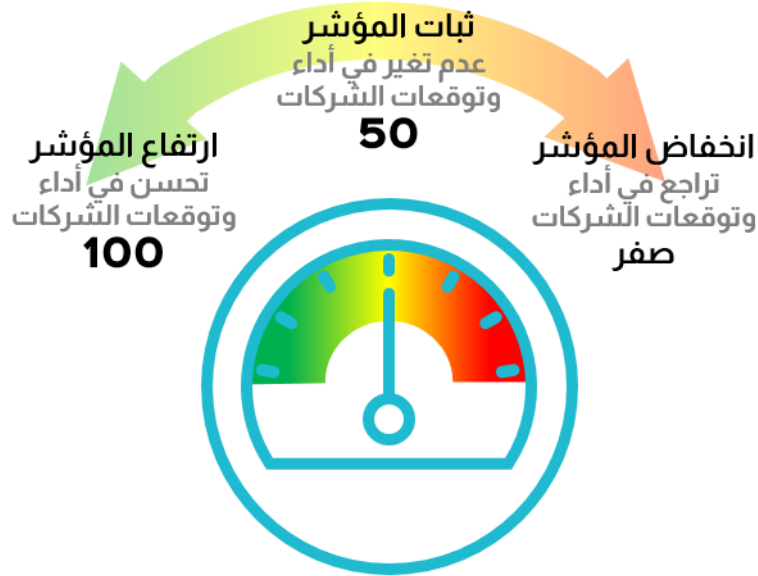
ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (يناير-مارس 2023) وتوقعاتها للربع (أبريل - يونيو 2023).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،
و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية
لكل متغير باستخدام المعادلة
الآتية:

ويساوي المؤشر 100 نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرًا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ 50 نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و100 نقطة. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال، تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليًا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة محلياً حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

تعاف بطيء محفوف بمخاطر مالية ضخمة ومزيد من عدم اليقين

في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي يشهد تحسناً طفيفاً نتيجة تراجع حدة اضطرابات سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة والغذاء، وبدء سياسات التشديد النقدي في أن تؤولي بثمارها في تخفيف وطأة التضخم، تسببت سياسات التشديد النقدي بالتزامن مع ذلك في اضطرابات القطاع المالي، وتهديد استقراره، وارتفاع مستويات الديون، وجمود التضخم، وتزايد حالة عدم اليقين. لذا، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الصادرة في أبريل 2023 عن توقعات يناير بمقدار 0.1% لتستقر عند 2.8% لعام 2023 لترتفع إلى نحو 3% عام 2024 مقابل 3.4% عام 2022. ويأتي تباطؤ الاقتصاد العالمي مدفوعاً بالأساس بتوقعات انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة، بينما ترتفع توقعات نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية في 2023 (IMF 2023).⁶

وهناك توقعات بتراجع بطيء للتضخم العالمي ليلغ 7% خلال عام 2023 مقابل 8.7% عام 2022 نتيجة الانخفاض النسبي للأسعار العالمية للسلع النفطية وغير النفطية، بسبب ضعف الطلب العالمي، واستمرار سياسات التشديد النقدي؛ حيث سجل مؤشر البنك الدولي لأسعار الطاقة 111.1 نقطة خلال الربع الأول من 2023، انخفاضاً بنسبة 27% عن مثيله في 2022، إلا أنه لا يزال أعلى بنسبة 16% عن مثيله في 2021، كما سجل مؤشر أسعار السلع الغذائية 136.1 نقطة في الربع الأول من العام الجاري منخفضاً 50% عن مثيله في الربع الأول من عام 2022 (World Bank Commodities Price Data 2023).

وأدى تراجع حدة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وإعادة فتح الاقتصاد الصيني، وبداية التراجع في مستويات التضخم إلى تعافٍ طفيف في مؤشر مديري المشتريات ليسجل 49.6 نقطة خلال مارس 2023 مرتفعاً 1% عن مثيله في يناير 2023. وبينما حقق كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو نمواً طفيفاً في شهر مارس، تفوقت الصين على كليهما، وشهدت الهند وتايلاند أسرع معدلات النمو، في حين تركزت حالة الانكماش في اليابان، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة (IHS Markit 2023).⁸

⁶ April, IMF. IMF. 2023. World Economic Outlook Update: Gloomy and More Uncertain.

⁷ World Bank commodity price indices for low- and middle-income countries (2010=100)

⁸ IHS Markit. 2023. J.P.Morgan Global Manufacturing PMI, April, IHS Markit.

وعلى مستوى الاقتصاد المصري

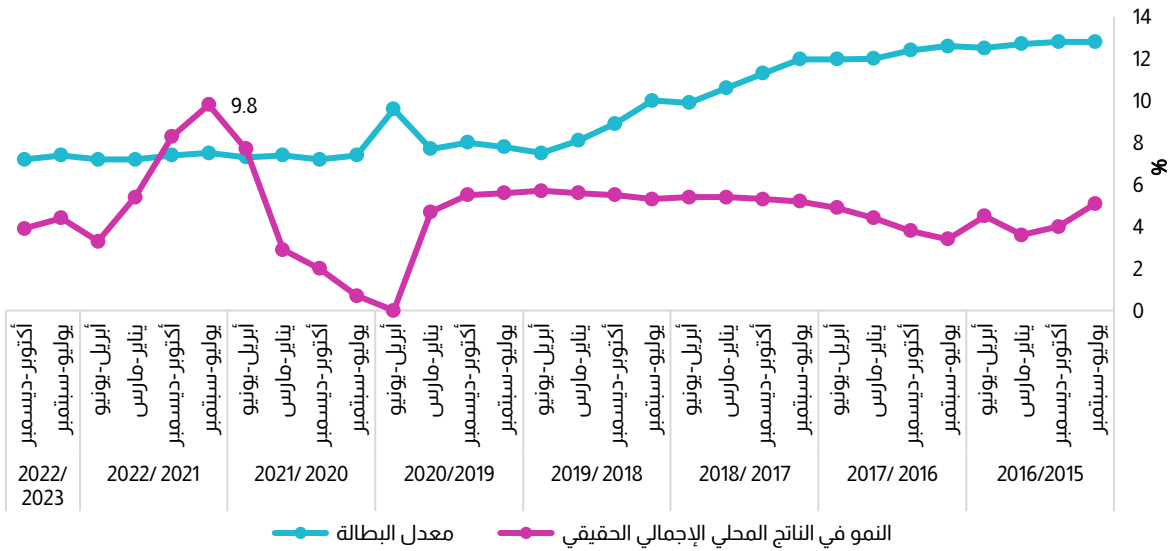
عدلت وكالة ستاندرد آند بورز نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى سلبية، مستندة في ذلك إلى حاجة مصر المرتفعة لتمويلات خارجية وتأخرها في تبني إصلاحات هيكلية مما يزيد من ضغوط تخفيض قيمة العملة، بينما أقيمت على تصنيف مصر الائتماني عند مستوى 'B/B⁹'. تلتها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، والتي خفضت تصنيفها للاقتصاد المصري من "B+" إلى "B" وعدلت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى سلبية؛ وذلك لما تشهده مصر من ارتفاع متطلباتها التمويلية، والضبابية الشديدة التي تحيط بمسار سعر الصرف، وانخفاض الاحتياطيات الدولية الوقائية، بالإضافة إلى مخاطر استدامة الدين في المدى المتوسط¹⁰.

واستمر الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر على مدار العامين الماضيين، فمازالت قيمة مؤشر مديري المشتريات دون 50 نقطة (المستوى المحايد)؛ حيث سجل المؤشر 47.3 نقطة في أبريل 2023. ويرجع هذا الانكماش إلى أسباب محلية من قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة أكثر من مرة لكبح التضخم، واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد المحلية مع تصاعد الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه، واستمرار مشكلة عدم توافر العملة الأجنبية، وإلى أسباب عالمية ترتبط بتباطؤ الاقتصاد العالمي وبتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية (S&P Global 2023)¹¹.

ويستعرض الجزء التالي آخر التطورات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقا لأحدث بيانات منشورة حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بلغ معدل النمو خلال الربع الثاني من العام المالي 2023/2022 نحو 3.9% ويمثل ذلك تراجعاً بنسبة 53% عن الربع المناظر وبنحو 13% عن الربع السابق. وسجل معدل البطالة نحو 7.2% خلال الربع الثاني 2023/2022 متراجعا بنحو 0.2% عن الربع السابق من ذات العام وعن الربع المناظر من العام المالي 2022/2021 (الشكل 1).

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة خلال الفترة (2016/2015-2023/2022)



المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

⁹ Standard & Poor's, April 2023, available at: <https://login.spglobal.com/oam/server/obrareq.cgi>

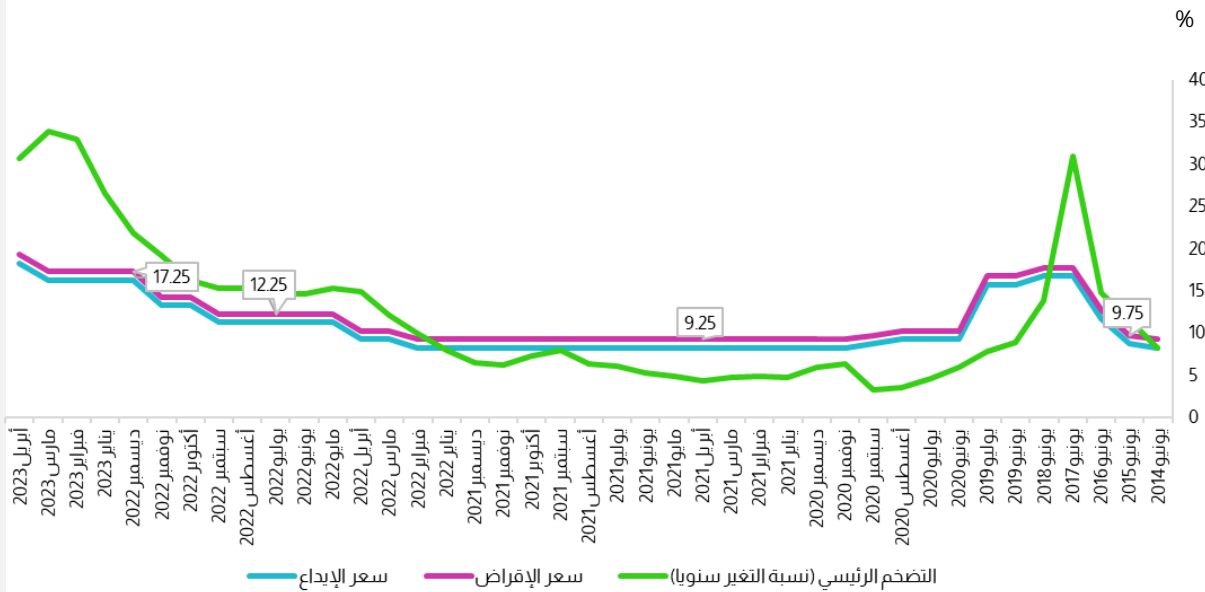
¹⁰ Fitch rating, May 2023, available at: <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-egypt-to-b-outlook-negative-05-05-2023>

¹¹ S&P Global. 2023. Purchasing Managers Index (PMI).

شهد المعدل السنوي للتضخم انخفاضا طفيفا ليسجل 30.6% خلال شهر أبريل بعد ارتفاعه بشكل مستمر منذ بداية 2022 وصولا لذروته في شهر مارس (32.7٪). وبرغم هذا التراجع الطفيف إلا أن هذا المعدل يمثل ضعف مثيله المسجل في إبريل 2022؛ ويُعزى السبب في ذلك إلى تحركات سعر الصرف نحو انخفاض قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية وعدم توفرها، بالإضافة إلى تصاعد الطلب الموسمي على المواد الغذائية خلال شهر رمضان، وزيادة أسعار البنزين نتيجة قرار لجنة تسعير المواد البترولية في 2 مارس 2023 (الشكل 2) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023).¹²

وفي هذا السياق، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 30 مارس 2023 رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس إلى 18.25%، و19.25%، و18.75%، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 18.75%¹³. وبذلك يكون إجمالي الرفع الذي تم منذ مارس 2022 عشر نقاط مئوية.

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، *النشرة الإحصائية الشهرية*، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 27 أكتوبر 2022؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين*، أعداد مختلفة.

• **على صعيد المعاملات الخارجية**، سجل ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي 2023/2022 فائضا كليا بلغ 599.1 مليون دولار مقارنة بعجز كلي بلغ نحو 14 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق 2022/2021. وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:¹⁴

(1) **حساب المعاملات الجارية**: تراجع عجز حساب المعاملات الجارية بنحو 77.2% عن قيمته خلال العام المالي السابق ليسجل 1.8 مليار دولار في النصف الأول من العام المالي 2023/2022؛ ويعود تراجع العجز إلى ما يلي:

• تراجع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بنحو 6.5 مليار دولار (27.3%) ليسجل 17.3 مليار دولار؛ وذلك نتيجة لانخفاض الواردات غير البترولية بنحو 17.3% عن قيمتها خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق لتسجل 30.2 مليار دولار بينما سجلت الصادرات غير البترولية 12.9 مليار دولار.

¹² الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2023، *النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين*، أبريل 2023، إصدار مارس.

¹³ بيان صحفي البنك المركزي لجنة السياسة النقدية 30 مارس 2023.

¹⁴ البنك المركزي المصري، بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2022/2021.

- تحقيق الميزان التجاري البترولي فائضا بلغ نحو 1.8 مليار دولار (مقابل نحو 2.1 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق) بسبب تصاعد الصادرات البترولية بمقدار 690.6 مليون دولار (لارتفاع صادرات الغاز الطبيعي بنحو 2.0 مليار دولار في ظل انخفاض صادرات البترول الخام بمقدار 690.5 مليون دولار والمنتجات البترولية بنحو 652.4 مليون دولار)، مع ارتفاع الواردات البترولية بمقدار 980.3 مليون دولار (لارتفاع الواردات من المنتجات البترولية بنحو 554.1 مليون دولار، والغاز الطبيعي بنحو 382.4 مليون دولار).
- تحسن الايرادات السياحية بمعدل 25.7% لتسجل 7.3 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2023/2022 مقابل 5.8 مليار دولار في النصف الأول من 2022/2021 لارتفاع عدد الليالي السياحية وعدد السياح الوافدين.
- تصاعد حصة المرور في قناة السويس بمعدل 17.8% لتسجل نحو 4 مليار دولار (مقابل نحو 3.4 مليار دولار) مما ساهم في ارتفاع متحولات النقل بمعدل 45.1% لتسجل 6.8 مليار دولار (مقابل نحو 4.7 مليار دولار).

وقد حد من تحسن عجز الحساب الجاري:

- انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 23% لتقتصر على نحو 12 مليار دولار.
- ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل 25.5% إلى نحو 8.9 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022.

(2) **الحساب الرأسمالي والمالي:** سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 2.8 مليار دولار (مقابل نحو 11.4 مليار دولار) وذلك كمحصلة للتطورات التالية:

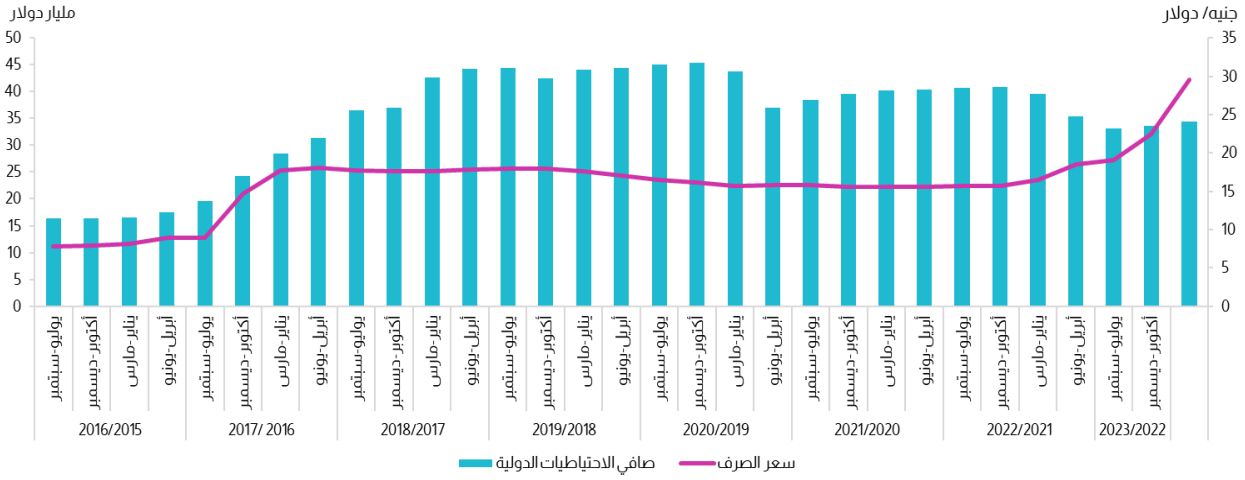
- ارتفاع صافي التدفق للخارج من الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر ليصل إلى 3 مليار دولار (من 2.5 مليار دولار) تزامنا مع استمرار السياسات النقدية الانكماشية التي ينتهجها الفيدرالي الأمريكي والتي تؤدي إلى نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.
- ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للبنوك بقيمة 1.8 مليار دولار (تدفقا للخارج)، مقابل تراجعها بمقدار 8.3 مليار دولار (تدفقا للداخل) في الفترة المناظرة.
- ارتفاع صافي التدفق للداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلا نحو 5.7 مليار دولار مقابل نحو 3.3 مليار دولار خلال النصف الأول من السنة المالية 2023/2022؛ حيث تصاعدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 6.6 مليار دولار لارتفاع كل من صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة، وحصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين، كما ارتفع صافي الأرباح المرحلة، وتراجع صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للخارج في قطاع البترول بمقدار 277.9 مليون دولار.
- سجل التغير في التزامات البنك المركزي صافي تدفق للداخل بلغ نحو 1.5 مليار دولار (مقابل نحو 2.3 مليار دولار).

وبلغ رصيد الدين الخارجي لمصر نحو 155 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2022 بانخفاض 0.5% عن قيمته في سبتمبر 2021، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو 2.7 مليار دولار، وارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 2 مليار دولار. وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد بلغت نحو 4.8 مليار دولار أمريكي خلال الفترة يوليو- سبتمبر 2023/2022 (الأقساط المسددة نحو 3.2 مليار دولار أمريكي، والفوائد المدفوعة نحو 1.6 مليار دولار أمريكي). وسجلت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 32.4% بنهاية سبتمبر 2022.

وارتفع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بنحو 104 مليون دولار، ليلغ نحو 34.551 مليار دولار بنهاية شهر أبريل 2023، مقارنة بنحو 34.447 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2023. وبذلك يكون متوسط قيمة الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية خلال الربع الأول من العام 2023 قد شهد ارتفاعا بنحو 2% عن الربع السابق، إلا أنه لا يزال أقل بنحو 13% من مثيله خلال الربع المناظر من العام 2022 (الشكل 3).

كما واصل سعر صرف الجنيه تدهوره أمام الدولار ليسجل 30.800 جنيها في مارس 2023 متراجعا بنحو 33% خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 88% عن الربع الأول من عام 2022 (الشكل 3).

الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

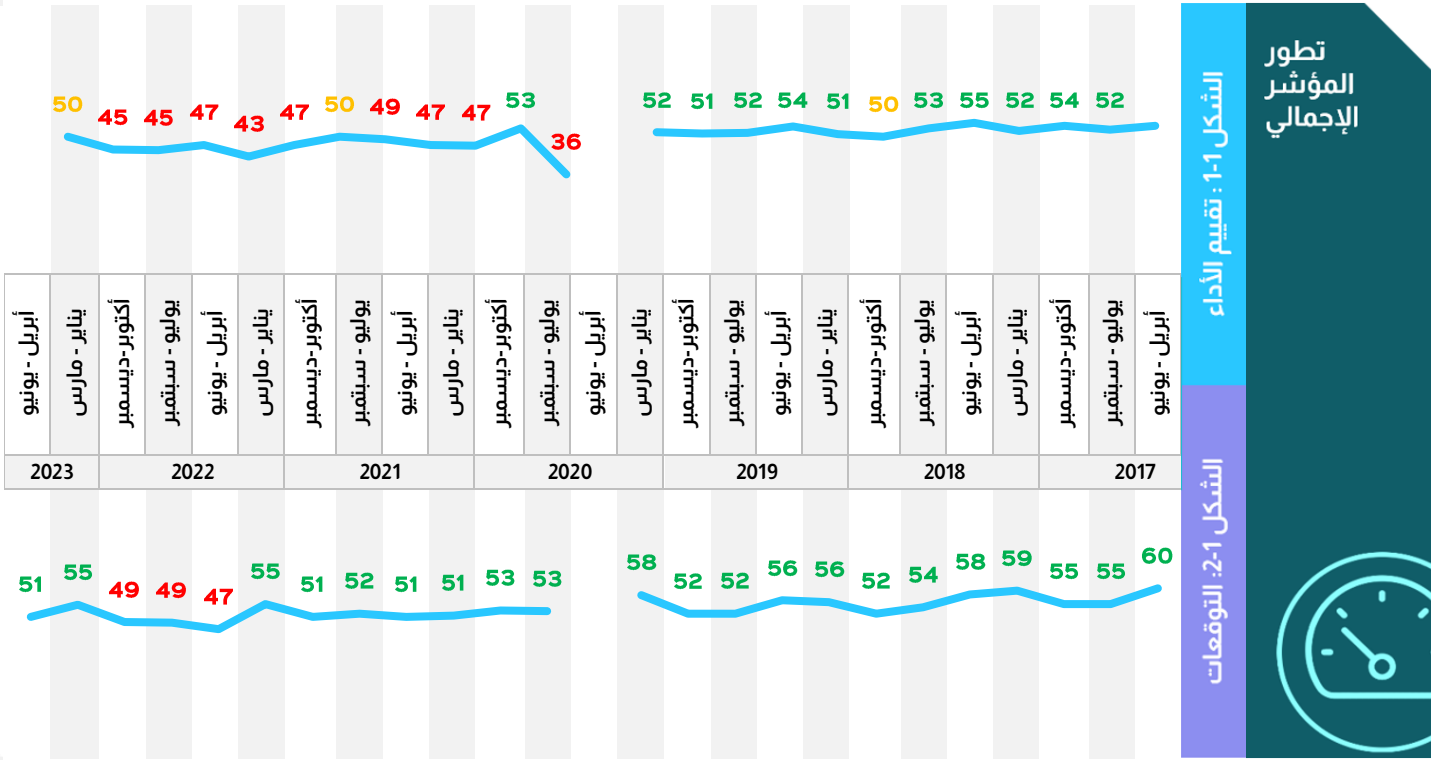
مؤشر بارومتر الأعمال

أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

لا يزال مجتمع الأعمال يواجه مزيجاً غير موات من الظروف المحلية والعالمية فعلى الرغم من انخفاض حدة الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، والتحسين الطفيف في معدلات التضخم إلا أنه لا يزال هناك صعوبات محلية ضخمة من أهمها تراجع الطلب نتيجة ارتفاع التضخم، وصعوبة توافر العملة الصعبة، والتفاوت الكبير بين سعر صرف الرسمي وغير الرسمي وما يتبع ذلك من عدم استقرار في الأسواق.

وقد سجل مؤشر الأداء خلال الربع الحالي 50 نقطة (المستوي المحايد)، حيث يعكس هذا الأداء بالأساس القفزات الكبيرة في مؤشري أسعار المدخلات والأجور ومن ثم مؤشر أسعار المنتجات النهائية أي أنه ليس مدفوعاً بتحسين باقي المؤشرات الخاصة بالإنتاج والتصدير والمبيعات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية.



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

وفي ظل استمرار الظروف غير المواتية التي تواجه مجتمع الأعمال، سجل مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (أبريل - يونيو 2023) 51 نقطة وهو أداء أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأقل من مثيله في الربعين السابق والمناظر. وتعكس قيم المؤشر توقعات معظم شركات العينة بثبات الأداء خلال الربع القادم وعدم تحسنه (الشكل 2-1).¹⁵

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

سجل مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة 47 نقطة (أقل 3 نقاط من المستوى المحايد)، بينما سجل مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة 53 نقطة متجاوزا المستوى المحايد بثلاث نقاط، وبوجه عام يعد أداء كافة الشركات بمختلف أحجامها خلال الربع الحالي أفضل نسبيا مقارنة بالربعين السابق والمناظر لأسباب سعرية بالأساس كما سبقت الإشارة (الشكل 3-1).

وفي حين تجاوز مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة المستوى المحايد بنقطتين، وإن كان أقل من الربع السابق، جاء مؤشر التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة عند المستوى المحايد وأقل من الربع السابق بـ4 نقاط، ولكنه أعلى من الربع المناظر (الشكل 4-1).

¹⁶(4)

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم - تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
53	يناير - مارس 2023	47
45	أكتوبر - ديسمبر 2022	45
40	يناير - مارس 2022	46

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم - التوقعات	الشركات الكبيرة
50	أبريل - يونيو 2023	52
54	يناير - مارس 2022	56
45	أبريل - يونيو 2022	48

المصدر: نتائج الاستبيان.

3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

سجل مؤشر أداء معظم القطاعات الاقتصادية، وتحديدًا **الصناعات التحويلية، والسياحة، والنقل والخدمات المالية** قيمة أكبر من المستوى المحايد وأعلى من الربعين السابق والمناظر، بينما سجل قطاع **التشييد والبناء** قيمة أقل من المستوى المحايد وسجل مؤشر الأداء لقطاع الاتصالات قيمة عند المستوى المحايد (الشكل 5-1).

- يعكس ارتفاع قيم مؤشر الأداء لقطاعات **الصناعات التحويلية والنقل** ارتفاع مؤشري الأجور وأسعار المدخلات وبالتالي مؤشر أسعار المنتجات النهائية، بينما انخفضت قيم باقي مؤشرات الإنتاج والمبيعات والتصدير واستغلال الطاقة الإنتاجية عن المستوى المحايد وكان التراجع أكثر حدة في قطاع التشييد والبناء.
- يعد قطاع **الخدمات المالية** أعلى القطاعات من حيث مؤشر الأداء خلال الربع الحالي؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بـ26 نقطة بأداء أعلى من الربعين السابق والمناظر. ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع معدلات التداول خاصة بعد تحرير سعر الصرف مما

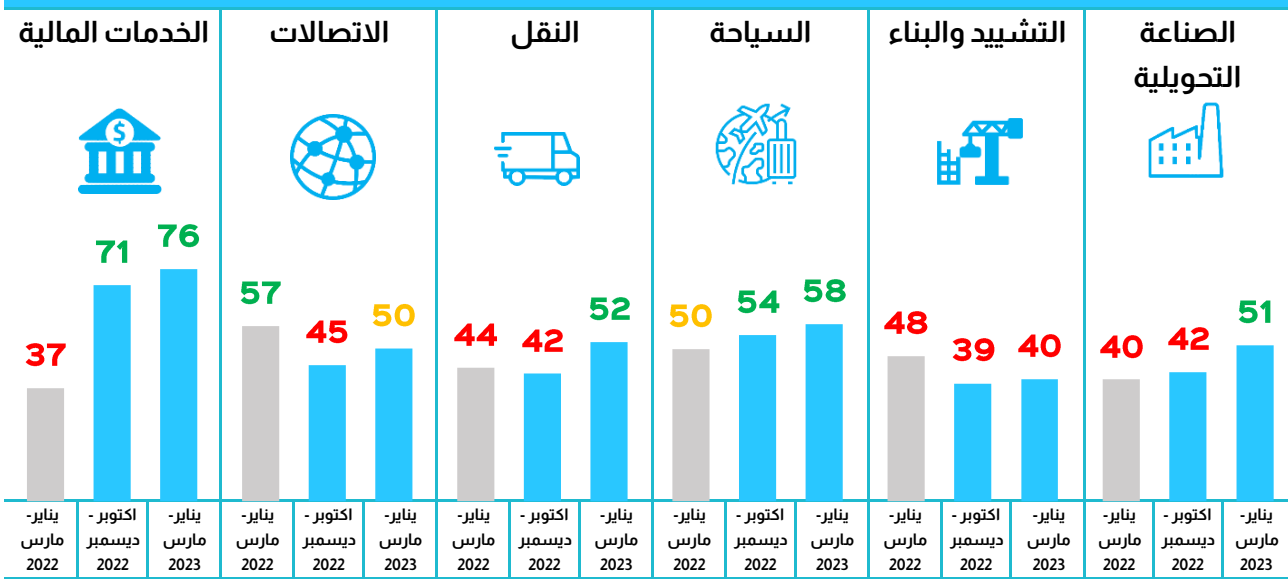
¹⁵ لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الجدول م3.

¹⁶ لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الجدول م3.

دفع صناع السوق لضخ أموال داخل السوق للاستثمار في الأسهم، إلى جانب أن تحرير سعر الصرف مع ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى انخفاض قيمة الأصول المصرية مما جذب العديد من صناديق الاستثمار العربية والأجنبية للدخول إلى السوق المصري والاستحواد على شركات به.

- سجل **قطاع السياحة** تحسنا في الأداء؛ حيث تجاوز المؤشر المستوى المحايد بـ 8 نقاط، بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع هذا التحسن إلى انتعاش السياحة الخارجية بالأساس مع زيادة إسناد غرفة السياحة لأعداد المعتمرين، كما انتعشت السياحة الداخلية بعد افتتاح الكثير من المتاحف والمراكز الثقافية في الآونة الأخيرة.
- يعد **قطاع التشييد والبناء** أكثر القطاعات تدهورا في الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجل انخفاضا 10 نقاط عن المستوى المحايد، وإن كان هذا الأداء أفضل من الربع السابق بنقطة واحدة وبوتيرة أكثر حدة من الربع المناظر بـ 8 نقاط. ويرجع تدهور الأداء نتيجة ضعف السيولة في السوق، وارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة، كما لا يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات الترخيص وضعف الطلب وزيادة الأعباء الضريبية عليه.

الشكل 1-5: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

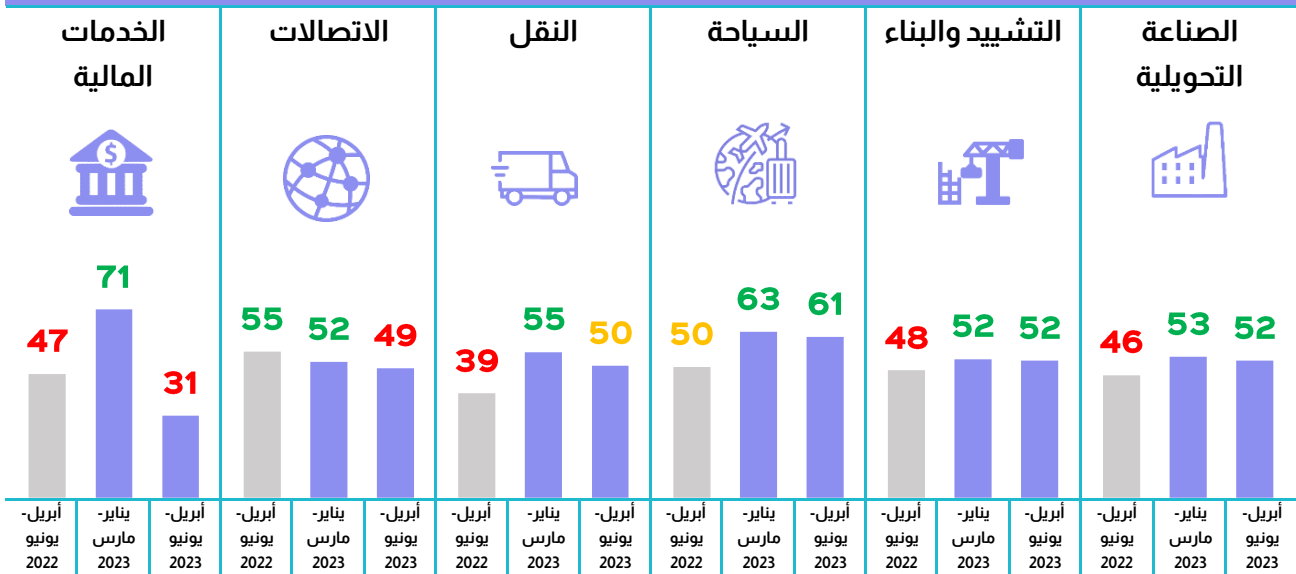
أما على مستوى التوقعات، فقد تباين مؤشر التوقعات ما بين القطاعات؛ حيث سجل لقطاعي **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء** قيما تزيد بشكل طفيف عن المستوى المحايد، بينما سجل مؤشر النقل قيما عند المستوى المحايد، وجاءت توقعات قطاع السياحة الأعلى قيما بين القطاعات. وأخيرا، جاءت قيم مؤشر التوقعات لكل من الاتصالات والخدمات المالية دون المستوى المحايد.

وفيما يلي تحليل لتوقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم مقارنة بالربعين السابق والمناظر:

- سجل مؤشر التوقعات لقطاع **السياحة** أعلى قيم على مستوى كافة القطاعات ليتجاوز المستوى المحايد والمناظر بمقدار 11 نقطة، وإن كان أقل من الربع السابق بنقطتين. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بانتعاش حركة السياحة مع قدوم فصل الصيف والإجازات وموسم الحج..
- تجاوزت توقعات قطاع **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء** المستوى المحايد بنقطتين، ولكن متقاربة مع الربع السابق وأعلى من الربع المناظر. وهذا الأداء يعكس توقعات الشركات بثبات الأداء في مؤشرات الإنتاج، والمبيعات، والصادرات، والاستثمار والتشغيل، واستمرار ارتفاع مؤشرات الأسعار والمدخلات. ويرجع ذلك إلى توقعات الشركات باستمرار المشكلات التي تواجهها سواء صعوبات استيراد الخامات من الخارج، بجانب ارتفاع أسعار الخامات والشحن التي أصبحت تمثل عبئا كبيرا عليها، وفي نفس الوقت تراجع الطلب مع ارتفاع التضخم. بالإضافة الي صعوبات في قيام البنوك بتدبير العملة.

- جاءت توقعات قطاع النقل بشأن الأداء خلال الربع القادم عند المستوى المحايد، أي أقل من الربع السابق بـ 5 نقاط وأفضل من الربع المناظر بـ 11 نقطة، مما يعكس توقعات بثبات الأداء المنخفض لكافة المؤشرات نتيجة صعوبات الاستيراد، وعدم وجود مؤشرات تدل على زيادة حجم الأعمال مع توقعات بارتفاع سعر الدولار وزيادة معدلات التضخم مما يقلل من حجم الأعمال، بالإضافة إلى استمرار الاضطرابات الجيوسياسية وتأثيراتها السلبية على حركة التجارة العالمية بصفة عامة.
- جاءت توقعات قطاع الخدمات المالية غير متفائلة بشأن الأداء خلال الربع القادم حيث سجل المؤشر انخفاضا عن المستوى المحايد بـ 19 نقطة، وقيما أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى توقعات بتوقف صناع السوق عن التداول مما أدى إلى تراجع قيمة الأسهم وتهيئة السوق لهبوط أسعار الأسهم مع بقاء برنامج الطروحات وكثرة العطلات خلال فترة الدراسة، وانخفاض عدد ساعات العمل. ولأن سوق الأوراق المالية سوق مضاربات وهناك مجموعة من صناع السوق يتحكمون به، فعند ارتفاع معدلات التداول وارتفاع قيمة الأسهم يقومون بالبيع مرة واحدة حتى تتراجع الأسهم مرة أخرى ويقومون بتحقيق أرباح ثم بعد هبوط الأسهم يقومون بالشراء مرة أخرى وتحقيق أرباح أيضا.
- جاءت مؤشر التوقعات حيال أداء قطاع الاتصالات خلال الربع القادم أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأقل من الربع السابق بـ 3 نقاط، ومن الربع المناظر بـ 6 نقاط. وبدل ذلك على استمرار الصعوبات التي تواجه القطاع ومنها مشكلات الاستيراد، وتأخر الإفراج الجمركي عن مستلزمات القطاع بسبب طول المدة الزمنية التي يستغرقها الإفراج عن الأجهزة بسبب الإجراءات الأمنية.

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.



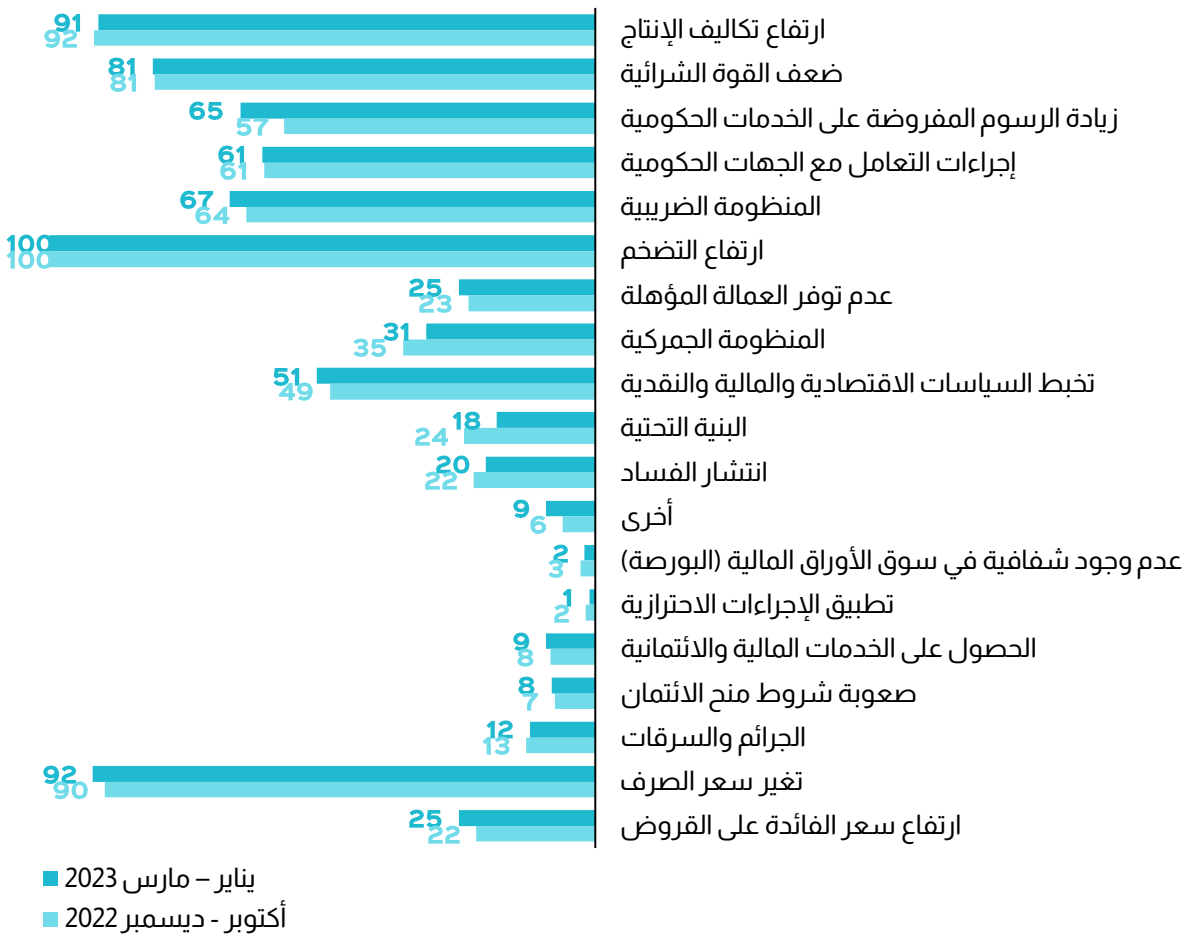
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

إجماع الشركات بكافة أحجامها على أن ارتفاع التضخم وتغير سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج هما أكبر معوقات تواجهها خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس 2023)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

تصدر قائمة المعوقات لكافة الشركات بشكل غير مسبوق وذلك للأسباب المحلية والعالمية سالفة الذكر، يليه **عدم استقرار سعر الصرف** الذي تسبب في معاناة مجتمع الأعمال، خاصة وأن معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة، كما أن وجود أكثر من سعر صرف بالسوق خلق تشوهاً في الأسعار وزاد من اضطراب السوق، يليهما **ارتفاع تكاليف الإنتاج** نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل جنوني، خاصة المستوردة، وارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالمياً، ونقص الخامات، وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل فضلاً عن ضعف القوة الشرائية.

وأخيراً، أشارت بعض الشركات الي أن تأخر برنامج الطرقات الحكومية يؤثر سلباً على بيئة الأعمال وجدية الدولة في إفساح المجال للقطاع الخاص.



الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بالربع السابق ظل التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج وتغير سعر الصرف وضعف القوة الشرائية أكبر المعوقات التي تواجه كافة الشركات بمختلف أحجامها، وبينما تفاوتت حدة باقي المعوقات ما بين الشركات إلا أن معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أكثر حدة.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (يناير -مارس 2023)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان

المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين كبير في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع التضخم كأكبر معوق يواجه قطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة، والنقل، والاتصالات، بينما جاءت تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كأكبر معوقات لقطاع الخدمات المالية، وجاء ارتفاع تكاليف الإنتاج كأكبر معوق لقطاع التشييد والبناء، وجاء تغير سعر الصرف كمعوق إضافي لقطاعي النقل والاتصالات (الشكل 2-3).



قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
0	84	96	82	100	99
19	63	70	79	57	63
0	75	62	54	60	65
0	50	96	64	89	90
81	63	66	92	40	53
0	9	13	0	17	38
36	100	100	100	94	100
0	47	36	5	6	40
100	47	4	26	13	50
0	6	21	0	11	28
0	0	28	0	13	25
0	0	0	0	4	2
56	0	0	0	0	2
0	0	17	0	11	16
0	28	0	0	6	12
0	22	0	0	4	10
6	100	100	87	98	96
0	50	0	79	8	23
0	0	0	0	2	3

الشكل 2-3:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال

الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

ارتفاع تكاليف الإنتاج
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
ضعف القوة الشرائية
المنظومة الضريبية
عدم توفر العمالة المؤهلة
ارتفاع التضخم
المنظومة الجمركية
تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
انتشار الفساد
البنية التحتية
تطبيق الإجراءات الاحترازية
أخرى
الجرائم والسرقات
الحصول على الخدمات المالية والائتمانية
صعوبة شروط منح الائتمان
تغير سعر الصرف
ارتفاع سعر الفائدة على القروض
عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)



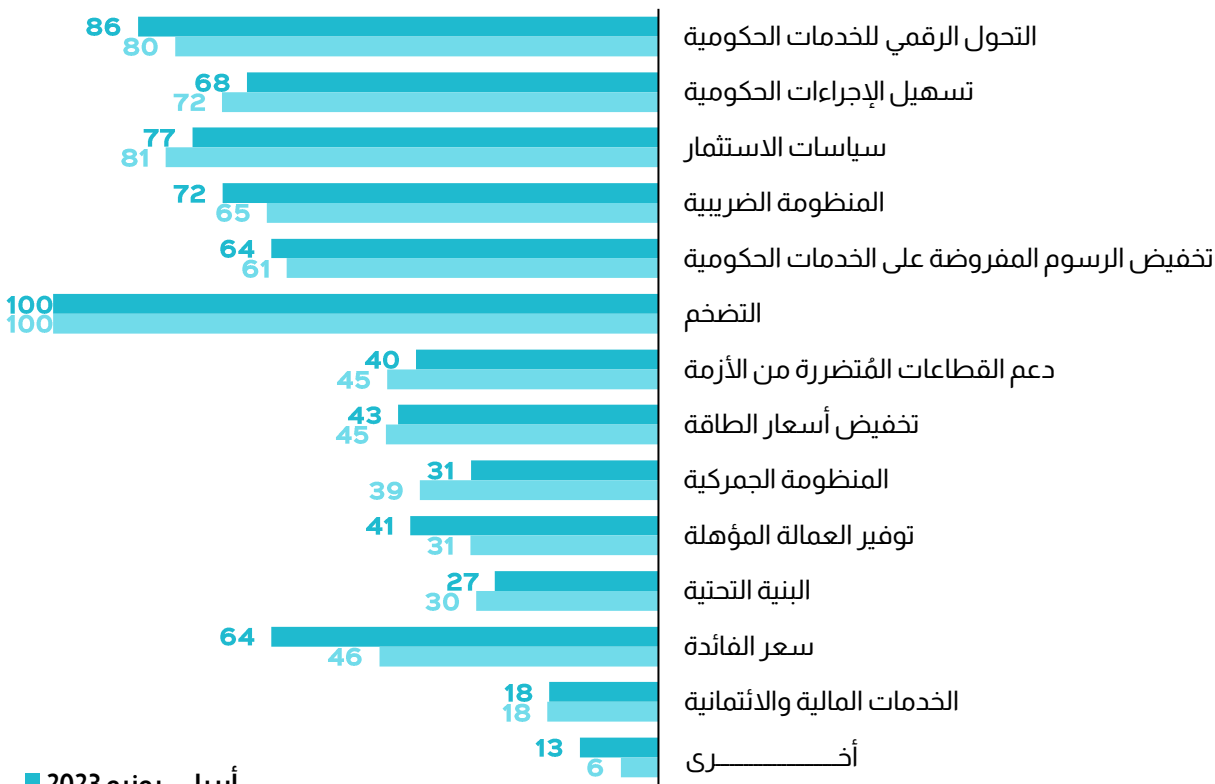
المصدر: نتائج الاستبيان.



أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: معالجة ارتفاع معدلات التضخم واهتمام الدولة بسياسات الاستثمار الحكومية، وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات؛ وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة لما له من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها تحسين سياسات الاستثمار مع ضرورة مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال من مختلف الأنشطة في وضع استراتيجية لتحديد المجالات المستهدفة والسياسات المطلوبة. وظل تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية أولوية لتحسين مناخ الأعمال في مصر لما يترتب على ذلك من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية وتقليل القطاع غير الرسمي لكافة القطاعات. واستمر طلب مجتمع الأعمال بتطوير المنظومة الضريبية والحد من زيادة الوعاء الضريبي.



الشكل 2-4:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال
في مصر
(مؤشر
مطبع وفقا
للأهمية
للأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

- أجمعت كافة الشركات على أن إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم ينبغي أن يتصدر قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال.
- لا يوجد تباين كبير في الأولويات على مستوى الشركات وإن اختلف ترتيبها وفقا لأحجام الشركات؛ فبينما ترى الشركات الكبيرة أن الاهتمام بآليات التحول الرقمي يأتي في المرتبة الثانية، وتسهيل الإجراءات الحكومية تأتي في المرتبة الثالثة، وسياسات الاستثمار في المرتبة الرابعة، وسعر الفائدة في المرتبة الخامسة، ترى الشركات الصغيرة والمتوسطة أن الاهتمام بآليات التحول الرقمي تتصدر المرتبة الثانية، وتأتي سياسات الاستثمار في المرتبة الثالثة، وتحسين المنظومة الضريبية في المرتبة الرابعة، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الخامسة. (الشكل 2-5).



المصدر: نتائج الاستبيان.

الأولويات وفقاً للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين في الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات لقطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والخدمات المالية والاتصالات؛ بينما يرى قطاع النقل أن من أهم الأولويات تطوير المنظومة الجمركية، لأن تأخير إجراءات الجمارك يؤثر على حركة النقل ومن ثم ينخفض الطلب من الشركات التي تستورد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج. بينما جاء الاهتمام بآليات التحول الرقمي كأولوية إضافية لقطاع الاتصالات.

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	الشكل 2-6 الأولويات وفقاً للقطاعات الاقتصادية
84	100	71	100	88	82	التحول الرقمي للخدمات الحكومية
0	75	73	60	89	79	تسهيل الإجراءات الحكومية
95	34	76	5	79	87	سياسات الاستثمار
94	63	64	95	68	63	المنظومة الضريبية
30	44	69	60	70	73	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
100	100	87	100	100	100	التضخم
0	0	85	3	61	47	دعم القطاعات المتضررة من الأزمة
0	0	80	0	59	55	تخفيض أسعار الطاقة
0	47	100	3	5	41	المنظومة الجمركية
0	25	64	0	54	51	توفير العمالة المؤهلة
0	0	31	0	41	37	البنية التحتية
94	69	29	33	46	71	سعر الفائدة
0	19	20	0	20	25	الخدمات المالية والائتمانية
63	0	0	0	0	9	أخرى

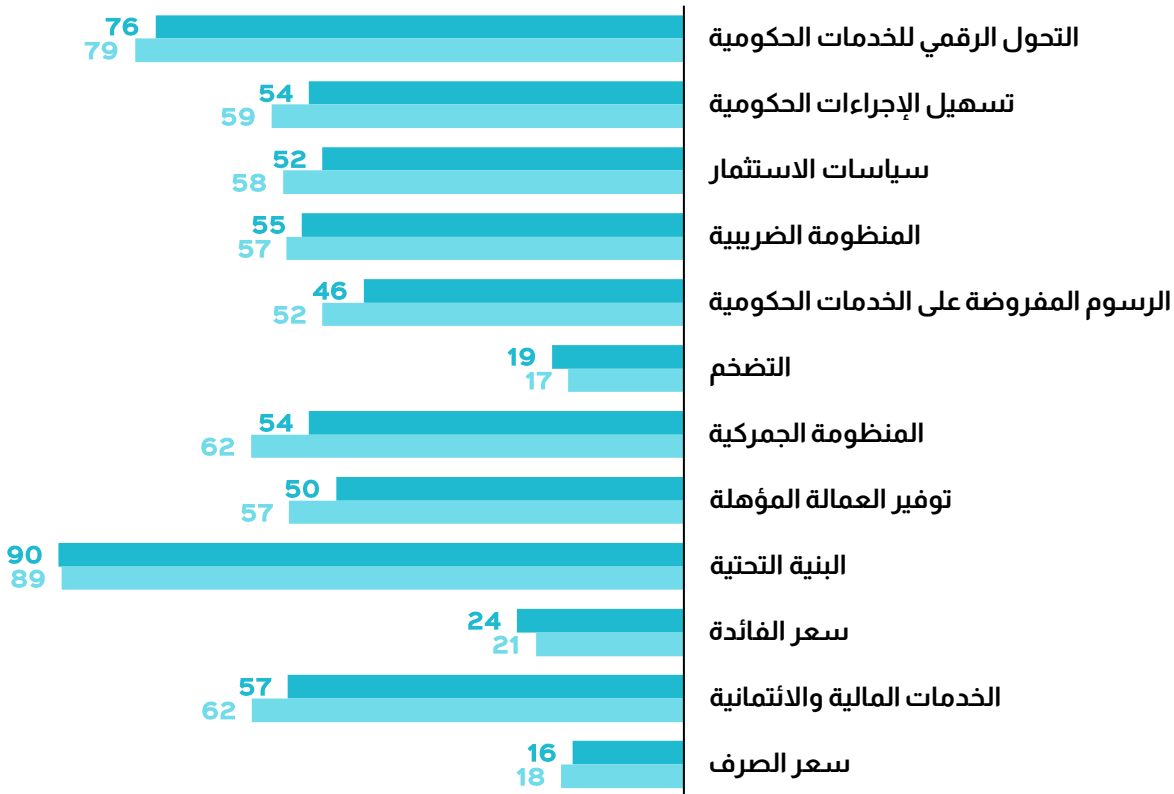
المصدر: نتائج الاستبيان.



توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين البنية التحتية، والتحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتحسين الخدمات المالية والأثمانية والمنظومة الضريبية والجمركية في الفترة القادمة

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات استمرار التحسن في البنية التحتية نظرا للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، ثم التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، يليه تحسين الخدمات المالية والأثمانية، ثم تحسن في المنظومة الضريبية والجمركية (الشكل 2-7).



■ أبريل - يونيو 2023
■ يناير - مارس 2023

الشكل 2-7:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسن بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة حالياً
(وفقاً لنفس
منهجية
بارومتر
الاعمال)



المصدر: نتائج الاستبيان



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

ترجع معظم مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات وكان التراجع أكثر حدة للشركات الكبيرة

سجلت مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من المستوى المحايد مما أدى لارتفاع مؤشر المخزون السلعي ليسجل قيماً أعلى من المستوى المحايد للشركات الكبيرة. وسجل مؤشر الصادرات قيماً أعلى من المستوى المحايد للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما انخفض نفس المؤشر بنحو 19 نقطة عن المستوى المحايد للشركات الكبيرة.

وبمقارنة تقييم الأداء للربع الحالي مقابل الربعين السابق والمناظر للشركات الكبيرة، يتضح ارتفاع مؤشر الإنتاج خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق بـ 4 نقاط، إلا أنه أقل من الربع المناظر بنقطة واحدة؛ ولكن حقق مؤشراً للمبيعات المحلية والصادرات قيماً أقل من الربعين السابق والمناظر. أما بالنسبة لمؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية فقد شهد انخفاضاً عن الربع السابق ولكنه أفضل من الربع المناظر.

بينما سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر، وسجل مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من الربع السابق إلا أنه أفضل من الربع المناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
46 38 23	يناير-مارس 2023	الإنتاج 	يناير-مارس 2023	37
	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	33
	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2022	38
44 34 20	يناير-مارس 2023	المبيعات المحلية 	يناير-مارس 2023	33
	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	37
	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2022	36
71 58 32	يناير-مارس 2023	الصادرات 	يناير-مارس 2023	31
	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	47
	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2022	43
46 48 35	يناير-مارس 2023	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يناير-مارس 2023	37
	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	47
	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2022	34
50 52 56	أكتوبر-ديسمبر 2022	المخزون السلعي* 	يناير-مارس 2023	55
	يوليو-سبتمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2022	67
	أكتوبر-ديسمبر 2021		يناير-مارس 2022	38

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون سلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس

ارتفاع في أسعار المدخلات وارتفاع كبير في مؤشر الأجور ترتب عليه ارتفاع في أسعار المنتجات النهائية

أجمعت كافة الشركات بمختلف أحجامها على ارتفاع مؤشر أسعار مدخلات الإنتاج والأجور عن الربعين السابق والمناظر مما أدى لارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات متجاوزا الربعين السابق والمناظر، مع ملاحظة قدرة الشركات الكبيرة على تحمل الزيادة بشكل أكبر من الصغيرة والمتوسطة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	يناير-مارس 2023	
75	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	85	
74	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	73	
69	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	77	
0	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	0	
0	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	0	
0	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	0	
96	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	88	
52	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	51	
66	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	88	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

عدم تحسن مؤشري الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات

تجاوزت قيم مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة المستوى المحايد بنقطة واحدة وجاءت أفضل من الربع السابق بنقطتين وقل من الربع المناظر بنقطة واحدة؛ كما سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشر الاستثمار قيما أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأفضل من الربع السابق بنقطة وأقل من الربع المناظر بنقطتين، وحقق مؤشر التشغيل لكافة الشركات قيما أقل من المستوى المحايد وبنفس قيم الربع السابق، وتراجعت عن مثيلتها للربع المناظر (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	يناير-مارس 2023	
49	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	51	
48	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	49	
51	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	52	
48	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	49	
48	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	49	
49	يناير-مارس 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	يناير-مارس 2022	51	

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بانخفاض غالبية مؤشرات النشاط الاقتصادي على مستوى كافة الشركات بمختلف أحجامها

لم يحل تدني أداء الشركات الكبيرة خلال الربع الحالي دون تفاؤلها بشأن تحسن الأداء في الربع القادم؛ حيث سجل مؤشر التوقعات لكافة المتغيرات قيما أعلى من المستوى المحايد، باستثناء المخزون والذي جاء عند المستوى المحايد. وجاءت توقعات مؤشرات الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية أقل من الربع السابق إلا أنها أفضل من الربع المناظر، أما توقعات المبيعات المحلية والمخزون فقد جاءت بنفس قيم الربع السابق، وجاءت التوقعات حيال مؤشر المبيعات المحلية أفضل من الربع المناظر بينما جاءت توقعات المخزون أقل من الربع المناظر بنقطة واحدة.

بينما سجل مؤشر التوقعات لمؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة قيما أقل من المستوى المحايد، وأقل من مثيلتها للربع السابق إلا أنها أفضل من الربع المناظر. لكن سجل مؤشر التوقعات للصادرات قيما أعلى من المستوى المحايد وأعلى من مثيلتها للربع المناظر إلا أنها أقل من الربع السابق.




الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	الفترة	المؤشر	الفترة	المؤشر	
47	أبريل - يونيو 2023	الإنتاج 	أبريل - يونيو 2023	54	
	يناير - مارس 2023		61		
	أبريل - يونيو 2022		46		
55	أبريل - يونيو 2023	المبيعات المحلية 	أبريل - يونيو 2023	56	
	يناير - مارس 2023		56		
	أبريل - يونيو 2022		42		
44	أبريل - يونيو 2023	الصادرات 	أبريل - يونيو 2023	56	
	يناير - مارس 2023		57		
	أبريل - يونيو 2022		50		
48	أبريل - يونيو 2023	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أبريل - يونيو 2023	55	
	يناير - مارس 2023		57		
	أبريل - يونيو 2022		45		
53	أبريل - يونيو 2023	المخزون السلعي* 	أبريل - يونيو 2023	50	
	يناير - مارس 2023		50		
	أبريل - يونيو 2022		51		
43	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	51	
	يناير - مارس 2023		أبريل - يونيو 2023	51	
	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	51	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس

توقعات باستمرار ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية وإن كان بوتيرة أقل حدة من الربعين السابق والمناظر

توقعت كافة الشركات ارتفاع أسعار المنتجات النهائية خلال الربع القادم وإن كان بوتيرة أقل حدة من الربعين السابق والمناظر. وبالعكس ذلك تتوقع الشركات استمرار الارتفاع في مؤشر أسعار المدخلات وإن كان بصورة أقل من الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها خلال الربعين السابق والمناظر؛ أما عن مؤشر الأجور فتتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الأجور للربع القادم، بينما تتوقع الشركات الكبيرة زيادته بشكل طفيف خلال ذات الربع، إلا أن قيم المؤشر لكافة الشركات أقل كثيرا من الربع السابق ومقاربة لقيم الربع المناظر.



الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	
62	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو 2023	65
66	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	73
65	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	70
31	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	أسعار المدخلات*	أبريل - يونيو 2023	34
20	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	20
10	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	22
50	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	الأجور	أبريل - يونيو 2023	54
78	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	81
52	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	51

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات

تتوقع كافة الشركات ثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل حيث لا يوجد تباين كبير مقارنة بالربعين السابق والمناظر (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	
50	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	الاستثمار	أبريل - يونيو 2023	50
49	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	50
50	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	50
51	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	التشغيل	أبريل - يونيو 2023	50
50	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	49
50	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطعي (يناير - فبراير - مارس 2023)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية													
	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت												
البنشاط الاقتصادي	94	0	94	45	38	38	25	31	58	33	8	54	30	30	40	40	79	14	7	39	55	15	30	
الزيتانج	94	0	6	94	45	38	38	25	35	50	42	8	40	33	67	0	19	79	14	7	36	59	12	29
البيوعات المحلية	—	—	—	—	60	0	67	33	—	—	—	100	0	0	100	—	—	—	—	—	48	45	14	41
الطارات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المخزون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	57	41	37	22
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	94	0	6	94	45	38	38	25	31	58	33	8	54	30	30	40	19	79	14	7	39	55	15	30
الأسعار	50	0	100	0	67	0	50	50	67	0	50	71	0	40	60	78	0	29	71	97	0	3	97	
أسعار المنتجات المالية	—	—	—	—	0	0	100	100	0	0	100	0	0	0	100	0	0	100	0	0	0	0	0	100
أسعار المدخلات الوسيطة	100	0	0	100	89	0	13	88	100	0	0	100	0	0	100	93	0	7	93	92	0	8	92	
مستوى الأجور	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المخلفات الأساسية	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	100	0	50	0	100	0	48	7	93	0	49	7	92	2
الاستثمار	50	0	100	0	47	13	88	0	50	0	100	0	50	0	100	0	44	21	79	0	49	8	88	3
التشغيل	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	92	8

جدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطعي (أبريل - مايو - يونيو 2023)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية													
	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت	نسبة مئوية	تثبيت												
البنشاط الاقتصادي	31	أقل	49	أعلى	50	أقل	61	أقل	52	أقل	52	أقل												
الزيتانج	6	94	0	6	47	13	88	0	50	0	100	0	71	0	40	60	52	7	79	14	52	18	58	23
البيوعات المحلية	6	94	0	6	47	13	88	0	50	0	100	0	100	0	100	0	56	0	79	21	51	22	53	25
الطارات	—	—	—	—	50	0	100	0	—	—	—	—	50	0	100	0	—	—	—	61	14	41	45	
المخزون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	55	24	69	8
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	6	94	0	6	47	13	88	0	50	0	100	0	67	0	50	54	0	86	14	52	18	58	23	
الأسعار	50	0	100	0	53	0	88	13	52	0	92	8	59	0	70	30	67	0	50	50	71	0	40	60
أسعار المنتجات المالية	—	—	—	—	43	0	75	25	—	—	—	—	50	0	100	0	33	0	50	50	27	0	37	63
أسعار المدخلات الوسيطة	50	0	100	0	54	0	86	14	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	93	7	51	0	97	3
مستوى الأجور	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المخلفات الأساسية	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	2	98	0
الاستثمار	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	92	8
التشغيل	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	52	0	92	8

1 تمثل الزيادة نسبة إجمالي الارتفاع. مجموع الارتفاع بأعلى، ثابت وأقل فقد يتخلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مسنو المتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. الاطلاق على طريقة حساب المؤشر انظر الملاحقة.

جدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(يناير-فبراير-مارس 2023)¹

المتغير	الصغيرة والمتوسطة الشركات			الكبيرة الشركات			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
الاقتصادي النشاط							47
الإنتاج	37	17	46	23	23	55	37
المبيعات المحلية	33	20	44	18	23	59	33
الصادرات	65	24	71	25	8	67	31
المخزون	30	41	50	24	38	38	55
الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة	37	17	46	23	23	55	37
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	67	33	75	82	18	0	85
الوسيلة أسعار المدخلات	100	0	0	100	0	0	0
مستوى الأجور	96	4	96	86	14	0	88
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	0	96	49	9	86	5	51
التشغيل	2	90	48	0	95	5	49

جدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(أبريل-مايو-يونيو 2023)¹

المتغير	الصغيرة والمتوسطة الشركات			الكبيرة الشركات			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
الاقتصادي النشاط							52
الإنتاج	18	55	47	23	68	9	54
المبيعات المحلية	22	51	48	32	55	14	56
الصادرات	35	59	59	33	50	17	56
المخزون	10	78	51	14	71	14	50
الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة	17	56	47	23	73	5	55
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	39	61	62	45	55	0	65
الوسيلة أسعار المدخلات	55	45	31	48	52	0	34
مستوى الأجور	1	99	50	14	86	0	54
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	0	99	50	0	100	0	50
التشغيل	5	95	51	0	100	0	50

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.